



ما هي النتائج المترتبة على أوضاع حقوق الإنسان في ضوء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وما هو دور العلاقات الدولية في الدفاع عن حقوق الإنسان؟ هذا السؤال كان محور اللقاء المفتوح الذي عقده الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية بقاعة راشيل كوري في مدينة رفح بجنوب قطاع غزة بتاريخ 24 أبريل 2008.

للتحدث في هذا اللقاء تم إستضافة كل من النائب اشرف جمعة: عضو لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي الفلسطيني، ود. أيمن شاهين: أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، ود. وليد المدلل: أستاذ العلوم السياسية و عميد الجامعة الإسلامية في فرع الجنوب، بالإضافة إلى كلمة من السفير مخلص قطب: أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

حشد كبير من الوجهاء والشخصيات الاعتبارية وممثلي المؤسسات الأهلية ومراسلي الصحف المحلية في قطاع غزة حضرت اللقاء. تم التأكيد من خلال اللقاء على أهمية الحفاظ على العلاقة الفلسطينية المصرية الطيبة وعلى أهمية الحفاظ على سيادة مصر وأمنها القومي من خلال إحترام الحدود بين البلدين، كما طالب المشاركين بضرورة فتح معبر رفح بالتوافق بين جميع القوى الفلسطينية، وعلى ضرورة إنهاء الإنقسام بين الاطراف الفلسطينية. وفي كلمته أدان السفير مخلص قطب الانتهاكات المستمرة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وخاصة إنتهاك الحق في الحياة وإنتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تخرق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وإتفاقيات جنيف، واعتبر حصار شعب بأكملها أشنع صور القهر ضد المدنيين يلزم الأمم المتحدة بضرورة التصدي له، كما أكد على ضرورة إستخدام كافة الوسائل السلمية للدفاع عن حقوق الانسان و لضمان أمن وسلامة المدنيين الفلسطينيين وصيانة حقوقهم. من ناحيتهم طالب المشاركون بإعلان قطاع غزة منطقة منكوبة لتدنى الأحوال المعيشية فيها، كما تطرق الحديث عن المطالبة بإنشاء آلية توثيق دولية لانتهاكات إسرائيل لكافة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

في نفس الإطار وفي بداية شهر ابريل نظمت الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون اعتصاماً جماهيرياً في وسط مدينة رفح للتظاهر ضد ظاهرة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. منظمو الاعتصام حذروا من أن سياسة الحصار الاقتصادي التي خلفت ارتفاع جنوني للأسعار للمنتجات الأساسية لها تأثير خطير على الأوضاع الإنسانية لحقوق الإنسان في قطاع غزة. من ناحيتهم ناشد المتظاهرون الذين بلغ عددهم ما يقارب 1000 متظاهر، ناشدوا السلطة الفلسطينية لضبط الممارسات الاحتكارية للتجار واستخدام الأساليب القانونية لمنعهم من التحكم في أسعار السلع الأساسية.

